Al-Mukhtar Journal of Social Science 42 (2): 265-281, 2024
Doi: https://doi.org/10.54172/e5zkfk04

Research Article
Open Access

مفهوم العلم عند الحصادي "تحليل واستنباط معايير التأسيس"

صالح سعد صالح النيّان[1]*

الباحث الاول[1]*: صالح سعد صالح النيّان، قسم الفلسفة الإسلامية، كلية أصول الدين، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي، البيضاء – ليبيا

المستخلص: تناول هذا البحث بالتحليل مفهوم العلم عند الحصادي، وذلك لإبراز إسهامه في فلسفة العلم، وتبلورت قضية البحث في: ما هو العلم كما تصوّره الحصادي؟ وهل يمكن القول بأن له معاييره الخاصة في تناول مفهوم العلم يمكن استنباطها؟ وقد جاء موضوع البحث في مقدمة وأربعة مباحث وقائمة بالنتائج. فكان موضوع المبحث الأول عقلنة العلم (معيار الخيار الأفضل في ضوء البدائل)، في حين أن موضوع المبحث الثاني المعرفة والعلم (معيار القطعي واللاقطعي)، وموضوع المبحث الثالث العلم والتقنية (معيار الخلط بين الغايات)، ثم موضوع المبحث الرابع قيمية العلم (معيار الكائن وما ينبغي أن يكون). وتبلورت نتائج البحث، بشكل عام، في: أن العلم عند الحصادي نشاط بشري عقلاني ظني (احتمالي) قيمي في أساسه، ينبغي أن يتوسّل مُمَارِسه المنهج العلمي ويهدف – فقط – إلى تفسير الظواهر والتنبؤ بها. وهو أمرٌ أظهر – في رأي الباحث – إسهامًا وإضافةً في فلسفة العلم.

الكلمات المفتاحية: الحصادي، العلم، معايير التأسيس.

El-Hasadi's concept of science "analyzing and deducing foundation criteria"

***Corresponding author:**
Saleh Saad Saleh Al-Nyan
saleh.abdulkarim@ius.edu.ly
Department of Islamic Philosophy, Faculty of Fundamentals of Religion, Sayyid Muhammad bin Ali Al-Senussi University

Received:
06-07-2024

Accepted:
10-09-2024

Publish online:
31-12-2024

Abstract: This research analyzed the concept of science according to E-Hasadi, in order to highlight his contribution to the philosophy of science. The research issue was crystallized in: What is science as El-Hasadi conceived it? Can it be said that it has its own standards in dealing with the concept of science that can be deduced? The research topic was presented in an introduction, four sections, and a list of results. The topic of the first section was the rationalization of science (the criterion of the best option in light of the alternatives), while the topic of the second section was knowledge and science (the criterion of determinism and indefiniteness), and the topic of the third section was science and technology (the criterion of mixing goals), then the topic of the fourth section was the value of science (the criterion of being And what it should be.) The results of the research crystallized, in general, in: Science, according to El-Hasadi, is a rational, speculative (probabilistic) human activity that has values at its foundation. Its practitioner should seek the scientific method and aim - only - to explain and predict phenomena. This represents - in the researcher's opinion - a contribution and addition to the philosophy of science.

Keywords: El-Hasadi, science, foundation standards.

The Author(s) 2024. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

مقدمة:

الفلسفة نشاط بشري معرفي غايته البحث عن الحقائق في شتى فعاليات الإنسان مع الآخر (الإنسان والطبيعة والخالق)، وفي هذا التفاعل فقد سار الإنسان في طرق متعددة وتوسَل مناهج شتى بهدف استكناه حقائق الوجود وحقيقة الموجِد لها.

إن من أبرز فاعليات الإنسان التي كانت موضوعًا للفلسفة – بما أثارت من تساؤلات – تمثّلت في محاولاته الدائبة من أجل الحصول على المعرفة، فقد أسس الأسطورة فكان خيار الخيال البشري أداته ونهجه، ونَظَرَ في عالم الغيبيات باحثًا في الإلهيات والدين بضربيه الوضعي والسماوي فكانت آلية التقديس حاضرةً كنهج معرفي، بل وتمرّس حتى في طقوس السحر والتنجيم، وكل ذلك بغية أن يعرف، وقد رام السير في كل تلك الخيارات لكي يُفسر ما رأى من ظواهر، أو لكي يستفيد من خلال سيطرته على الطبيعة وتوجيهها لخدمته، بل وربما أبعد من كل ذلك لغرض التأليه والعبادة طلبًا للخير ودفعًا للشر .

العلم**Science** ، في المقابل، ربما كان خيار الإنسان الأحدث عهدًا في محاولاته سبر أغوار وأسرار الحقيقة المنشودة في الآخر المتمثّل في كل ما عداه من كائنات وكينونات. فما هو العلم؟

تعددت تعريفات العلم واختلفت تبعًا لذلك دلالاته، بحسب المعاجم والقواميس الفلسفية، ففي دليل أكسفورد للفلسفة هو: نشاط يهدف إلى طرح تصورات في العالَم لا ترتهن بأي منظور فردي للعالِم، على الرغم من أنه في التطبيق لا يتجرد فيه العالِمُ من إدراكاته وتصوراته (هوندرتش، 2005، ص، 612). ما يعني أنه نشاط نظري في جانبٍ منه يُعنى بمحاولة تذهُّن حقيقة الأشياء كما هي في ذاتها؛ وذلك بدلالة القول بعدم الارتهان للمنظور الفردي، ما يشي لنا بالطابع الموضوعي الذي يتّسم به هذا النشاط القائم على التفاعل بين ذات الإنسان المُدرِكَة وموضوع إدراكه. هذا من ناحية، ومن أُخرى فإن ما يبدو لي من هذا التعريف هو إن العلم له جانبه العملي، وذلك بدلالة القول بعدم تجرّد العالِم في التطبيق من إدراكاته وتصوراته، الأمر الذي ربما يُبرز حقيقة تواشج التقنية بالعلم وفق هذا التعريف، بقدرِ ما يُبرز حقيقة البُعد النفعي، كدافع أساسي وراء تطبيق نظريات العلم.

وفي موسوعة لالاند الفلسفية، فإن العلم يتبلور في عدة معانٍ منها: العلم ما يوجّه السلوك على نحوٍ مناسب مثل المعرفة النيّرة، ومن معانيه أيضًا: إن العلم مهارةٌ تقنية (صَنعة أو مهنة)، فضلًا عن أنه مجموعة معارف وأبحاث على درجة من الوحدة والعمومية تقود البشر إلى استنتاجات متناسقة، وأيضًا فإن العلم (الرياضيات، الفلك، الفيزياء، والكيمياء) مقابل للآداب التي منها الفلسفة، ومقابل أيضًا للحقوق والطب (لالاند، ج1، 2001، ص ص 1249، 1250).

وبهذا فإن هناك عدة معاني تبدو عند **لالاند(1963 – 1876) A. Lalande** ، يتموضع أولها في أن العلم دافعٌ من دوافع السلوك قصد تحقيق معرفة – ربما – ترام لذاتها بدلالة كلمة "النيرة" التي يمكن أن نستشف منها أنها معرفة لأجل تبديد الغموض وتبيّن الحقائق، لا بقصد آخر عملي نفعي مثلًا، وثاني تلك المعاني يبدو

لي في أن العلم مهارة تقنية؛ ما يعني أنه قابل للاكتساب بالممارسة والتدريب، ربما شأنه هنا شأن المِهنة القابلة لِأَن تُتَعلّم وتُحتَرَف، ووفق هذا المعنى الأخير فإن شأن العالِم هو شأن الحِرَفي، ما يُكرّس حقيقة قيام التفاوت فيما بين العلماء من منطلق أن منهم المُحترف المتمكن وهناك الأقل احترافًا والأقل ممارسة لمهنة العِلم، في مقابل الأكثر خبرةً وأكثر ممارسةً. أما ثالث المعاني فيبدو في أن العلم مجموعة معارف وأبحاث مترابطة فيما بينها، تهدف إلى تفسيرات على قدر من العمومية؛ أي أن العلم يشكّل قوانين ونظريات عامة (ليست مخصصة لتفسير حالات جزئية) تصلح لتقديم تفسيرات لظواهر متعددة. ورابع تلك المعاني يبدو في التقابل فيما بين العلم والآداب، وكذلك الحقوق والطب؛ ما يعني أن الآداب والحقوق والطب خارج دائرة العلم .

في المعجم الفلسفي يقول **جميل صليبا** بأن العلم هو: "الإدراك مطلقًا تصوّرًا كان أو تصديقًا، يقينيًّا كان أو غير يقيني، وقد يطلق على التعقّل، أو على حصول صورة الشيء في الذهن، أو على إدراك الكلي مفهومًا كان أو حُكمًا، أو على الاعتقاد الجازم المطابق للواقع، أو على إدراك الشيء على ما هو به، أو على إدراك حقائق الأشياء وعللها، أو على إدراك المسائل عن دليل، أو على الملكة الحاصلة عن إدراك تلك المسائل. والعلم مرادف للمعرفة ....، إلا أنه يتميّز عنها بكونه مجموعة من المعارف متصفة بالوحدة والتعميم..."(صليبا، ج2، 1982، ص 99).

وعليه فالإدراك **Perception** هو المقوّم الأساسي وهو المعوّل عليه فيما يرى صليبا، لقيام العلم، سواءً كان الأمر متعلّقًا بالتصوّر، أي بالحكم الذي تطلقه الذات، أو متعلّقًا بما يصدق عليه هذا الحكم في الواقع من أشياء، ما يشي بالذاتية في تعريف صليبا للعلم، إذ الإدراك هنا هو الذي يصنع العلم بضربيه (التصور والتصديق). فضلًا عن أن العلم – وهذا حكم يبدو لي أن صليبا يتطرّف فيه كثيرًا – اعتقاد جازم مطابق للواقع، بما يشي بيقينية هذا النشاط ومماهاته مع المعرفة وفق تعريفها بأنها اعتقاد جازم مدلل عليه بأدلة قاطعة كما تبيّن خلال هذا البحث، وهذا أمر يخالف حقيقة العلم كونه نشاط بشري ظني احتمالي فقط .

ربما ذات التصور للعلم نجده في تعريف **مراد وهبة** في معجمه الفلسفي، إذ يقرر، وبشكل عام، أن العلم مرادفٌ للمعرفة، وهو "جملة المعارف التي تتسم بالوحدة والعمومية وقادرة على إيصال البشر إلى نتائج خالية من المواضعات والأمزجة والمنافع الذاتية..."(وهبة، 2007، ص ص 430، 431). وهذه أيضًا مماهاة بين العلم والمعرفة، وربما خلط بين الظني والقطعي الذي تبيّن أيضًا خلال هذا البحث.

وبعد هذا التمهيد الذي عرض فيه الباحث لتعدد طرق الحصول على المعرفة من خلال العرض لخيارات متنوعة عبر التاريخ، فكانت الأسطورة قدْر ما كان الدين والسحر والتنجيم سبل معرفية وخيارات تُوسِّلَتْ وفق دوافع وأهداف محددة، وقد كان خيار العلم أحدها وربما أحدثها جميعًا. مجمل القول إن تعريفات العلم قد تعددت بتعدد المعاجم الفلسفية، وهي وإن اتفقت في بعض النقاط، فقد اختلفت في كثيرٍ منها، فكما اتّضح للباحث عبر الصفحات السابقة يمكن القول بصعوبة الحصول على تعريف، وبالتالي مفهوم ثابت للعلم. لقد كان لكلٍ تصوره وإسهامه وبالتالي لكلٍ إضافاته لتقرير وتحديد مفهوم العلم.

في تصورٍ معاصر نجده لدى **الأستاذ الدكتور نجيب الحصادي*** – وهو ما شكّل قضية هذا البحث – تمكّن الباحث من استنباط جملة من المعايير يستند إليها الحصادي (ضمنًا لا صراحةً) في تناوله لمفهوم العلم. فكان التساؤل: ما هو العلم كما تصوّره الحصادي؟ وهل يمكن القول بأن له معاييره الخاصة في تناول مفهوم العلم يمكن استنباطها، وبالتالي تشكّل إسهامًا في فلسفة العلم؟

الفروض:

افتَرَضَ الباحث جملة من الإجابات المبدئية تبرر القول بوجود عدّة معايير (ضمنية لم يُصرّح بها) يمكن استنباطها من خلال تصور الحصادي لمفهوم العلم هي على النحو التالي:

1. إذا كان العلم هو الخيار الأفضل بين عدّة بدائل في سعينا لِأَن نعرف، فذلك معيار العقلنة في توضيح مفهوم العلم.
2. إذا كانت المعرفة نتاجًا لأدلة قطعية، في مقابل لا قطعية أدلة العلم، فذلك معيار التدليل اللاقطعي الذي يوضح مفهوم العلم.
3. إذا كان هناك خلط بين أهداف العلم (التي تُختزل في التفسير والتنبؤ)، وغايات التقنية (التطبيق لنظريات العلم)، فذلك معيار خلط بين غايات يبرز حدود العلم – ومن ثمّ يُسهم في إيضاح مفهومه – في مقابل حدود التقنية.
4. إذا كان العلم محمّل بالقيم بشتى صنوفها فذلك معيار قيمية العلم الذي يبرز فهمًا خاصًا له.

وقد تبلوّرت **أهمية** هذا البحث في توصيف وتحليل ومن ثمّ توضيح مفهوم العلم عند الحصادي (الذي لم تتناوله أية دراسات سابقة)، والوقوف بالتالي على الإسهام الخاص به في مجال فلسفة العلم؛ وبالتالي إمكان تأسيس أرضية لدراسات أخرى ربما تكون نقدية وأكثر عمقًا .

وهدَفَ هذا البحث إلى استجلاء حقيقة ما إذا كان **للحصادي** إسهام وإضافة في تصوره للعلم، وذلك من خلال العديد من مؤلفاته، ولذلك رأى الباحث تناول المحاور التالية لتحقيق هذا الهدف :

1. عقلنة أو تبرير العلم .

---

* نجيب المحجوب عبد الرحمن الحصادي، وُلِدَ في مدينة درنة / 25 أغسطس 1952، الشهادة العلمية: دكتوراه. الدرجة العلمية: أستاذ (منذ عام 1996). التخصص العام: فلسفة. التخصص الدقيق: منطق وفلسفة العلوم. الجامعة المانحة لشهادة الماجستير (1): جورج تاون، واشنطن دي. سي، الولايات المتحدة 1977. الجامعة المانحة لشهادة الماجستير (2): ويسكانسن، ماديسون/ الولايات المتحدة 1979. الجامعة المانحة لشهادة الدكتوراه: ويسكانسن ماديسون، الولايات المتحدة 1982. موضوع رسالة الدكتوراه: العقلانية العلمية: نقد تصور توماس كون في العقلانية العلمية (Scientific Rationality: A Critique of Thomas Kuhn's Account of Science). له العديد من المؤلفات والترجمات .

(مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة، الأستاذ الدكتور نجيب الحصادي "سيرة علمية"، https://liasinstitute.com/ar/najib-elhassadi.

2. العلم والمعرفة.
3. العلم والتقنية.
4. العلم والقيم.

وقد قُسِّم البحث إلى:

المبحث الأول: عقلنة العلم (معيار الخيار الأفضل في ضوء البدائل)

المبحث الثاني: المعرفة والعلم (معيار القطعي واللاقطعي)

المبحث الثالث: العلم والتقنية (معيار الخلط بين الغايات)

المبحث الرابع: قيمية العلم (معيار الكائن وما ينبغي أن يكون)

وقد استخدم **الباحث** المنهج التحليلي الذي يمكّن من قراءة استنتاجية للمعايير التي يتناول من خلالها الحصادي العلم.

المبحث الأول – عقلنة العلم (معيار الخيار الأفضل في ضوء البدائل)

سيهدف الباحث خلال هذا المبحث إلى استنباط حقيقة أن العلم – في تصور **الحصادي** – هو السبيل أو المنهج الأفضل من بين بدائلٍ عدة قد يمارسها البشر في سعيهم شطر الحصول على المعرفة، أي أن هناك عقلنة، ومن ثمّ تبرير للنشاط العلمي لدى الحصادي. فكيف يمكن استنباط هذه العقلنة في تصور الحصادي؟

بدايةً، يبدو لي أن ما الجدير بالاعتبار هو إيضاح مفهوم العقلانية لدى الحصادي، كيما يكون قولي بعقلنته للنشاط العلمي أمرٌ يتّسق وأمر تبريره لهذا النشاط .

يقول الحصادي: "إن عقلانية أي نمط سلوكي لا تتوقف إلا على امتلاك السّالك لِما يبرر اعتقاده في عدم وجود أي نمط سلوكي آخر يتميز بأن احتمال أن ينتهي مطافه بتحقيق الغاية التي ينشدها السالك يتجاوز احتمال مطاف السلوك المعني بتحقيق تلك الغاية ..." (الحصادي، نجيب، 1990، ص ص 107، 108). الأمر الذي يُبدي حقيقة أن العقلانية في تصوره إن هي إلا حصولنا على قدر كبير من الأدلة والشواهد، على أن ما نقوم به من فاعليات وممارسات بشرية بُغية تحقيق أهدافنا أو غاياتنا، يفوق أي قدر متوفّر لدينا من الأدلة والشواهد لتحقيق تلك الأهداف والغايات التي نصبوا إليها. وبذلك فإن معيار الاحتمال هو المعوّل عليه كمعيار للتخيّر بين البدائل. هذا ما يسعى الباحث إلى إثباته في تصور الحصادي بأن العلم نشاط عقلاني، الذي سيتضح من خلال المحاور التالية:

أولًا – الكيفية

يبدو لي أن عقلنة العلم أو أمر الاستشهاد والتدليل على أنه أفضل ممارسة أبستيمة (معرفية) في مقابل الخيارات المعرفية المتعددة (الأسطورة والتنجيم والسحر...إلخ)، أمرٌ يمكن استنباطه في تصور **الحصادي**، من منطلق إمكان قراءة تصوره لمفهوم العلم في ضوء تصوره للعقلانية الذي أسلفتُ إيضاحه، وتبدو تلك الكيفية في جوانب متعددة في تناوله لتحليل مفهوم العلم.

لعل أبرز تلك الجوانب التي يمكن من خلالها قراءة عقلنة النشاط العلمي في تصور الحصادي هو المنهج العلمي **Scientific method** الذي – فيما يذكر– يُعد بالنسبة لتحقيق غايتي العلم الأساسيتين – التعليل (أو التفسير) والتنبؤ – أنجع البدائل التي طُرِحَتْ حتى الآن، وإن لم يضمن العلم، باستخدامه هذا المنهج، ضمانًا مطلقًا تحقيق تينك الغايتين، فإن احتمال تحقيقهما باستخدامه يفوق احتمال تحقيقهما بغيره من المناهج (الحصادي، 1990، ص ص 17، 18). فالخيال الجامح في النشاط البشري الأسطوري مثلًا، كان من ضمن أبرز وأهم الخيارات التي انتهجها الإنسان بهدف معرفة كنه حقائق المخلوقات (الطبيعة والإنسان)، وحقيقة الخالق الذي أوجدها، فضلًا عن السحر والتنجيم والفِراسة وما إلى ذلك من سُبل متكثّرة تتطلبها تلك الأنشطة، سلكها الإنسان لمعرفة ما يدور حوله في هذا العالم، أو لمحاولة السيطرة على موجوداته للاستفادة والنفع .

ويضيف **الحصادي** – بما يؤكّد للباحث حقيقة عقلانية هذا المنهج عنده – بأن النشاط لا يكون علميًّا إلّا إذا اتخذ من المنهج العلمي سبيلًا وهَدَفَ إلى تحقيق غايتي التعليل والتنبؤ، وهذا ما يُبدي بُعدًا آخرًا عنده بهذا الخصوص، ألا وهو أن العلم نشاط قابل للتمييز الوظيفي والمنهجي؛ فهو متميّز وظيفيًا لأنه يروم تحقيق غايتي التعليل والتنبؤ، ومتميز منهجيًّا لأنه يتّخذ من المنهج العلمي نهجًا أوحدًا لتحقيق تلكما الغايتان (الحصادي، 1998، ص80). وأن هذا التميّز الوظيفي والمنهجي يمكن توظيفه – وفق ما يرى – في تصنيف ممارسات العلماء إلى سلوكيات عقلانية وأخرى لا عقلانية (الحصادي، 2021، ص 250). الأمر الذي يعني أن من اتخذ المنهج العلمي سبيلًا ورام تحقيق غايات العلم فإن سلوكه مبرر، في المقابل فإن من سلك نهجًا آخرًا ورام تحقيق غاياتٌ أُخر فإن سلوكه ليس مبررًا وبالتالي لا عقلانيًّا .

وبهذا نجد أن **الحصّادي** يعتبر المنهج العلمي كما لو أنه الطريق الأقصر مسافةً والأوضح معالمًا، قدر ما يعتبر غايتي العلم هدفًا مُبتغى وقِبلَةً إليها تُشد رحال البُحاث العلميين، وإن سلوك طريقًا آخرًا وابتغاء غايات أُخر دونما مبرر تتجاوز مشروعيته مشروعية مبرر السير في طريق المنهج العلمي وابتغاء غايتي التعليل والتنبؤ، ستنتفي عنه سمة السلوك العقلاني .

وفي سياق حديثي عن المنهج العلمي كمعلمة من معالم عقلانية النشاط العلمي عند الحصادي، أجِدُ لديه تأكيدًا بأن منهج العلم (المنهج العلمي) واحدٌ وطرائقه متعددة، فيقول: "يعد الحديث عن تعدد مناهج العلم ضربًا من ضروب الهراء"(الحصادي، 1994، ص 98) ،أي بمعنى إن كانت الغاية معرفة ما يطرأ على الظاهرة موضوع الدراسة عن طريق التحكم فيها بإضافة أو حذف أو تعديل المتغيرات كانت الطريقة التجريبية هي الملائمة، وإن كانت الغاية وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتقريرها كما هي عليه دون التدخل من الباحث، كانت الطريقة الوصفية هي الملائمة للباحث، وإن كانت الغاية تتبع واستقراء تاريخ ظاهرة ما، كانت الطريقة التاريخية ملائمة في هذا الشأن، لكن المنهج العلمي واحد بخطواته النظرية من: استشعار وتحديد وصياغة إشكالية البحث، ووضع الفروض العلمية، ثم تحقيقها، والوصول إلى النتائج. هذا أمرٌ يقودنا إلى الحديث عن سمة الملائمة للمنهج التي تتّسق والقول بعقلانية النشاط العلمي عند الحصادي، حيث يذكر بأن المنهج يكون

علميًّا إذا كان يشكّل أنجع السبل المتاحة في تحقيق غايات العلم (الحصادي، 1991، ص ص 120، 121). التي وإن تعددت مسميات طرائق البحث للوصول إليها، فإن هذه الطرائق لا تخرج عن خطوات أو مراحل المنهج العلمي الواحد، كما أن الأمر لا يعدو الاختلاف في مرحلة تحقيق الفروض بما تشترطه هذه المرحلة أو الخطوة من آلية ملائمة لاختبار الفرض موضوع الدراسة، فلا يصح – على سبيل المثال – الاكتفاء بوصف اتحاد عنصرين طبيعيين (الأكسجين والكالسيوم مثلًا) لمعرفة الناتج، بل لابد من التجريب (الإضافة والحذف والتعديل في كمية العنصرين)، ما يعني اختلاف طبيعة الفرض الذي لدينا هنا عن طبيعة فرض آخر قد يُعنى الباحث فيه بوصف ظاهرة، طبيعية كانت أو بشرية، بهدف – فقط – معرفة مقوّماتها المبدئية لا بهدف معرفة أسباب حدوثها.

وخلاصة القول هنا هي أن المنهج العلمي عند الحصادي خيارًا أفضلًا مبررًا من بين عدة بدائل يمكّننا من الوصول إلى غايات العلم، وهو أمرٌ يُبدي للباحث كيفية خاصة ودلالة يمكن استنباطها في الاستشهاد على معيار عقلنة العلم أو معيار الخيار الأفضل في ضوء البدائل لقراءة مفهوم العلم عند الحصادي.

ثانيًا – تواشج العقلاني والموضوعي (التعويل على سلوكيات العلماء)

أسلفتُ أن العقلانية – حسب ما يرى **الحصادي** – إن هي إلا حصولنا على قدر من الأدلة والشواهد، على أن ما نقوم به من فاعليات وممارسات وسلوكيات بشرية بُغية تحقيق أهدافنا أو غاياتنا، يفوق أي قدر متوفّر لدينا من الأدلة والشواهد لتحقيق تلك الأهداف والغايات التي نصبوا إليها. هذا عن العقلانية، فماذا عن الموضوعية؟

يذكر **الحصادي** بأن "المرء لا يستطيع رفض وجهة النظر التي تقرر أن العلم نشاط موضوعي بمجرد اللجوء إلى وقائع تاريخية تؤكّد أن جل العلماء لم يتحرّوا التجرّد في اتخاذ قراراتهم العلمية. وبالجملة فإن ممارسات العلماء لا تحدد بأي شكل مباشر السلوكيات التي يتعين عليهم القيام بها..." (الحصادي، 1990، ص 10). الأمر الذي يُبرز لنا – وبإيجاز – حقيقة مفهوم الموضوعية عنده متمثّلًا في مطلب السعي لِما ينبغي أن يكون عليه سلوك العلماء، وليس السلوك الكائن في ممارساتهم عبر تاريخ العلم؛ لأن ذلك السلوك ممتزج دائمًا بنزعات وأهواء ذاتية نفعية في الغالب. السلوك الموضوعي (أو الذي ينبغي أن يكون) يتمثّل فقط – وإن كان هذا السلوك غايةٌ في المثالية – في سعي العالِم لتحقيق غايتي التعليل والتنبؤ وليس السعي إلى أية مطالب أخرى باسم العلم .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق هو ذلك الخلط الذي يحدث بين خصائص العلم وبين مزايا ممارسيه التي ليست له، أو عيوبهم التي هو براءٌ منها، وفي هذا فالعلم كما يقول الحصادي: " لا يُسأل عمّا اقترفت أيدي القائمين عليه، ولا يُدان بإدانتهم" (الحصادي، 1991، ص 68).

ولكن كيف يتواشج أو يتداخل العقلاني مع الموضوعي عند **الحصادي؟** وكيف يمكن أن نعتبره مؤشّرًا على أن العلم خيارنا الأفضل في ضوء تعدد البدائل؟

لعل أبرز ما يمكن أن نتبين فيه هذا الأمر هو قوله بأن عقلانية النشاط العلمي "لا تكمن في نزوعات ممارسيه الدوجماطيقية، بل في استعداداته الارتيابية لتنقيح نظرياته والتنصّل منها حال ثبوت ما يخالفها..."(الحصادي،2021، ص 420). الأمر الذي يكرّس حقيقة المناهضة والابتعاد عن كل ما يستهوي العالِم من مطالب شخصية وأحكام دوجماطيقية (قطعية)، فضلًا عن ابتعاده عن التشبّث بنتائجه مهما كانت قيّمة نفعيًّا أو أخلاقيًّا أو جماليًّا لديه حال ظهور أدلة مخالفة لها، وهذا هو معنى الموضوعية (وإن كان مثاليًّا) متوشِّجًا بالعقلانية .

وفي هذا السياق يمكن القول بأن معيار الخيار الأفضل لتحديد مفهوم العلم كما هو عند **الحصادي** قد يبدو لي من خلال عدم إمكاننا النأي عن استخدام العلم، فإذا كنا على هذا القدر – فيما يذكر – من "التخلف على توسّلنا بعضًا من العلم في حل ما يعرض لنا من إشكاليات، فأي مستقبل نتطلّع إليه لو أننا كففنا عن استخدامه"(الحصادي، 2021، ص 443). الأمر الّذي يجعلنا نروم العلم من منطلق واقعي تفرضه الحاجة النفعية، فعقلانية اتخاذ العلم سبيلًا، فيما تبدو لي عنده هنا، تكرّس حقيقة السبيل الأوحد الذي لا خيار لنا في عدم السير فيه، قدر ما يضع موضوعية خيار اتخاذ العلم سبيلًا معرفيًّا من عدمه في مأزق، إذ يبدو أن لا خيار هنا، فالتحديد بإطار نفعي بحت يتعارض مع مفهوم الموضوعية المثالي المرتكز على عدم الانصياع إلى أية مطالب أو نزعات. فضلًا عن هذا فإن تصور الحصادي بأن العلم مفضل لغاية استخدامه، قد يُبدي للباحث خلطًا بين مآرب نظرية متمثّلةً في نتائج العلم النظرية (غايتي التفسير والتنبؤ)، وبين تطبيقات ومآرب تقنية هي ليست من أهداف العلم وإن بدت من غايات العلماء أحيانًا .

ومما هو جديرٌ بالطرح في سياق الحديث عن تواشج العقلاني والموضوعي، هو تصور **الحصادي** بأن العلم وإن كان نشاطًا يفتقر للعقلانية المطلقة قدر افتقاره إلى الموضوعية المطلقة (وهذا شأن كل أنشطة البشر)، إلا أنه ليس بإمكاننا أن نقرر حكمًا "كهذا إلا بالبرهنة على قيام أنشطة بديلة أقدر على تحقيق المقاصد التي صادرنا على وجوب إنجازها ... لنا أن نحكم بعجز العلم عن دعم نتاجاته بالطريقة التي نأملها، ولكن ليس لنا أن ننكر شرعيته طالما عجزنا عن إيجاد بديل أقدر منه على ذلك الدعم..." (الحصادي، 1998، ص ص 374، 375). إذ أن تحقيق غايات العلم أيسر على التحقق بانتهاج نهج العلم المتاح لنا، الأمر الذي يبرر لنا شرعية قيامه من منطلق عدم امتلاكنا لنهج آخر أقدر وأكفأ من نهج العلم، وبهذا يريد الحصادي القول بأن سر العقلانية وسر الموضوعية في العلم متضمنان في كون نهجه هو أفضل ما لدينا.

وعليه فإن العقلاني والموضوعي متواشجان، ويشكلان سمتان للعلم ناتجتان من سلوكيات العلماء في ممارساتهم للنشاط العلمي، وهما يمثلان تصورًا خاصًّا للعلم يمكن استنباطه (ضمنًا) عند الحصادي في طرحه بهذا الخصوص، إذ يمكن فهم معنى العلم لديه في ضوء سلوكيات القائمين عليه، وهذا ما يُبدي للباحث تميّزًا واختلافًا في تحليل مفهوم العلم فيما لو نظرنا إليه من منظوره (أي الحصادي) مقارنة بكل ما طُرِح من فهوم

أخرى للعلم. فالعقلنة إذن أو أفضلية الخيارات (في استنباطها من تصور الحصادي) يمكن أن تعد معيارًا للتمييز بين العلم واللاعلم.

المبحث الثاني – المعرفة والعلم (معيار القطعي واللاقطعي)

العلم هو سبيلٌ للمعرفة بقدر ما هو مصدر من مصادرها، أو هكذا ينبغي أن تكون غاية العلماء في ممارسة نشاطهم (وهو الزعم المعرفي المزدوج للعلم)، فضلًا عن ذلك – وهذا هو أيضًا ما يهدف الباحث إلى استيضاح حقيقته هنا – فإن يقينية أحكام المعرفة في مقابل ظنية أحكام العلم – وفق تصور الحصادي – يمكن أن تمثّل معيارًا، شمولي (كلي) الطابع، يُسهم في إبراز مفهوم العلم (الجزء) عنده. فما هو طرح الحصادي في هذا الشأن؟ وكيف يمكن أن يُتّخذ معيارًا لإبراز مفهوم العلم عنده؟

بدايةً لعله من الجدير تبيّن حقيقة تماهي مفهومي العلم والمعرفة (لغةً) من جهة، وتمايزهما من أخرى. إن هذا الأمر يبدو عند الحصادي في كون "المعرفة والعلم – لغةً – صنوان. أن تعرف الأمر – كما تحدثنا معاجم العربية – هو أن تكون على علم به، وأن تعلمه هو أن تعرفه"(الحصادي، 1991، ص15). ما يعني تماهي المعنيين في دلالتيهما، ولكن رغم هذا التماهي والتعالق الذي جعله لهما، يورد استثناءً يوجب تمييزهما من منطلق تطور دلالتيهما في العربية والإنجليزية. فعلى الرغم من أن اللغة الإنجليزية لا تختلف في هذا الشأن عن العربية، فالفعل – **Know** الذي يرادف الفعل "يعرف" – يعني إدراك وفهم الشيء قدر ما يعني الدِّراية به والألفة معه، وكلمة **– Science** التي تقابل كلمة "علم" – تشير إلى أي حالة من حالات الإدراك المعرفي، إلا أن " تطوّر دلالات هاتين الكلمتين – في هاتين اللغتين – قد أفضى إلى وجود مغزى يُوجِب التمييز بينهما. لقد أصبح مفهوم المعرفة – اصطلاحًا – أشمل من العلم، وأصبح العلم ضربًا من ضروب المعرفة له من الخصائص الفارقة ما يميّزه عن سائر الضروب..."(الحصادي، 1991، ص16).

وعليه فإن كان للعلم – رغم عدم دقة الحدود الفاصلة بينه وبين المعرفة – سماته الخاصة، فكيف يمكن إبرازها لتشكّل معيارًا لمفهوم العلم في مقابلته بمفهوم المعرفة؟

أولًا – قطعية أدلّة العارف، ولا قطعية أدلّة العالِم

بدايةً يذكر **الحصادي** بأن لا وسط بين المعرفة والجهل، فالوسط بينهما مرفوع، فالمعرفة "مفهوم مطلق، والوسط بينها وبين الجهل مرفوع ولذا فإنها غير قابلة لأَن ترِد في سياقات أفعل تفضيل. لا يعرف المرء ما لم تكن شواهده قادرة على ضمان صحة ما يزعم معرفته ضمانًا مطلقًا ..."(الحصادي، 1998، ص85). ما يعني أن المرء لا يعرف أي شيء، مادي كان أو لا مادي، إلا وهو على دراية تامة بكل جوانبه ومقوماته وحيثياته التي تؤسسه، وهذا ما يبرز حقيقة أن الوسط بين ما يعرفه وما يجهله مرفوعًا. وبذلك فالجمع أو الزعم بأننا نعرف ونجهل نفس الشيء في نفس الزمان وفي نفس المكان هو زعم يتضمّن تناقضًا على المستوى المنطقي، وبالتالي فهو أمرٌ مُحال.

فالمعرفة لدى **الحصادي** اعتقادٌ صادقٌ مدلل عليه بأدلة قاطعة. أن يعرف المرء يعني "أن تكون في حوزته ... أدلةٌ قاطعة **Conclusive evidence** على صدق ما يزعم معرفته"(الحصادي، 2020، ص90). لذلك فهي اقتناع المرء بفكرة أو شيء ما وتثبّته منه وعدم مساورته أدنى شكوك حوله، وهي أيضًا وفق هذا المعنى "اعتقاد صادق مبرر" (الحصادي، 1989، ص ص215، 216). ما يشي لنا بتضمن المعرفة للعقلنة من حيث قيام التبرير هنا، ومن ثم إمكان ربط العقلاني (الذي هو امتلاك الأدلة والشواهد على أن ما نقوم به من سلوك هو الأفضل من بين عدة بدائل لتحقيق ما نصبوا إليه) بالمعرفي الذي يتطلّب العقلاني.

العلم في مقابل المعرفة ليس إلّا "نشاط معرفي، لا بمعنى أن نتاجاته معرفية ضرورة، بل بمعنى أنه نشاط يسعى قدر الإمكان إلى جعل نتاجاته معرفية..."(الحصادي، 2021، ص299). وبهذا فإن عنصري الاحتمال والظنيّة متوفران في العلم، وليس كذلك في المعرفة، فضلًا عن ذلك فإن "... المعرفة أشمل من العلم، فكل عالمٍ عارف وليس كل عارفٍ بعالِم، الأمر الذي يعني أن للعلم أشراطه التي يختص بها وتميّزه عن المعرفة. تتعلق هذه الأشراط بطبيعة الأدلة التي يمكن طرحها بوصفها شواهد، قدر ما تتعلق بالمقاصد التي يمكن أن يرام تحقيقها من المعارف العلمية..."(الحصادي، 1998، ص ص85، 86). حيث أن طبيعة الأدلة في العلم تتّسم بسمة الاحتمال، ما يجعل العالِم يفتقر إلى ما يعرف بالضمان في التدليل على فروضه عند ممارسته النشاط العلمي، وبدلًا عن ذلك فالترجيح هو الذي يعوّل عليه في ممارساته حين الاختيار فيما بين الأدلة المتوفرة لديه، فالترجيح "قابل لِأَن يرد في صيغ أفعل التفضيل" (الحصادي، 1998، ص 87)، أي بمعنى أن هذا أو ذاك من الفروض أفضل أو أكثر قوة وبالتالي أكثر رجحانًا من غيره وفق ما يتوفر للباحث من أدلة.

وبخصوص أن أدلة العلماء، وبالتالي العلم، ليست قاطعة يطرح الحصادي ثلاثة شواهد على النحو التالي:

1. شاهد تاريخي: فكم حسب العلماء أن تفسيراتهم صحيحة ثم تبيّن لهم أنّهم مخطئون.
2. شاهد منطقي: الفرضيات القادرة على التفسير فرضيات كلية، بينما شواهد العلماء على فرضياتهم جزئية لا تستنفذ محتواها.
3. شاهد فلسفي: إن الفرضية القادرة على التفسير تقيم علاقة سببية بين ظاهرتين، ولقيام هذه العلاقة ثلاثة شروط يمكن التحقق من اثنين منها: التجاور المكاني بين ظاهرتين، والأسبقية الزمنية لِما نفترض أنه سبب على ما نفترض أنه نتيجة، غير أنه لا إمكان للتأكد من تحقق الشرط الثالث المتمثّل في ضرورة الارتباط فيما بين ما نعتقد أنه سبب وما نعتقد أنه نتيجة(الحصادي، 2020، ص ص 94، 95).

من خلال هذه الشواهد الثلاث نتبين فاعلية ودور تاريخ العلم (الشاهد الأول) في إبراز لا قطعية أدلة العلماء، ما يعني أن العلم، شأنه شأن كل المناشط البشرية الأخرى، ذو صبغة تاريخية حين نروم الخوض في فلسفته، التي هي نشاط بشري معرفي موضوعه النظر في القضايا والإشكاليات التي تُثار في منهجه ونتائجه، ولا يمكن للعلماء وفق منهجهم الخاص (المنهج العلمي) تقديم حلول لها. الطابع الفرضي للنشاط العلمي (وفق الشاهد الثاني) يبين حقيقة البعد الظني الاحتمالي للعلم، من منطلق المقاربة التي نحاول القيام بها فيما بين

الواقعة الطبيعية أو الاجتماعية وبين الفرضية التي هي تخمين لوجود علاقة بين أمرين، فالفرضية تتسم بالشمولية في التفسير، في حين أن الشاهد (الواقعة) إن هو إلا حالة فردية جزئية من عدد قد لا يحصى من الشواهد، ما يجعل الاحتمال هو ملاذنا. ويمكن القول بأن الشاهد الثالث (الشاهد الفلسفي) لدى الحصادي يدفع في ذات اتجاه الظنية والاحتمالية، إذ الضرورة فيما بين السبب والنتيجة مفترضة هي الأخرى افتراضًا. وخلاصة القول في هذا الشأن هو إثبات حقيقة لا قطعية أدلة العلماء على عدة مستويات مختلفة .

وعليه فإن في استبانة حقيقة قطعية أدلة العارف ولا قطعية أدلة العالِم، ما يُبدي معيارًا يمكّن من قراءة مفهوم العلم كما هو عند **الحصادي**. إذ أنّ هذه القطعية في أدلة العارف وفقًا لفلسفة **الحصادي** للمعرفة، في مقابل لا قطعية الأدلة في فلسفته للعلم؛ تُبرِز للباحث حقيقة كلٍّ في مقابل جزء؛ قدر ما تُقيم حدًّا أو معيارًا يمكّن بالاستناد إليه تبيّن حقيقة حيثيات ومقومات العلم عنده (أي الحصادي)، فبواسطة هذا المعيار يمكن لنا أن نقول إن هذا الزعم معرفي وأن ذاك علمي، وإن كانا معرفيين في سَمتِهما الكلي.

ثانيًا- الزعم الإبستيمي (المعرفي) المزدوج للعلم (من العلم نعرف وبه نعرف)

لعل في الفاعلية المزدوجة التي يقررها **الحصادي** للعلم، من حيث كونه مصدرًا معرفيًّا وكونه سبيلًا أو منهجًا للمعرفة، مؤشّرًا يبرز لنا حقيقة معيارٌ آخر يمكّننا من تحديد طبيعة العلم وقراءته في فلسفة **الحصادي** للعلم على نحوٍ بعينه. فالعلم فيما يذكر: "نتاج قدر ما هو أداة إنتاج، ولذا فإننا في واقع الأمر نعتد به بوصفه مصدرًا معرفيًّا قدر ما نعتد به بوصفه سبيلًا معرفيًّا. ذلك أن العلم منظورًا إليه من حيث نتاجه جهة تستقى منها المعارف،...، وهو منظورًا إليه من حيث نهجه أداةً للحصول على المعارف، ...، على هذا النحو يستبان كيف أن الزعم المعرفي الذي ينطوي عليه العلم زعم مزدوج، فمن العلم نعرف وبه نعرف" (الحصادي، 1998، ص18).

إن التفرقة بين العلم كنمط من أنماط المعرفة والعلم كسبيل من سبلها بيّنة واضحة، وعلى ذلك يجب، وفقًا للحصادي، "التمييز بين العلم بوصفه نمطًا من أنماط المعرفة، والعلم بوصفه سبيلًا ممكنًا من سبلها..." (الحصادي، 1991، ص ص20، 21)

وبهذا فإن الطبيعة المعرفية المزدوجة للنشاط العلمي كما يقرّها **الحصادي** تجعل منه (أي العلم) يتصدّر المشهد المعرفي عند البشر، فالمعرفة – كما سبق وأن أوضحتُ – أشمل من العلم، فكل عِلمٌ معرفة ولكن ليست كل معرفة عِلم، ما يبرز حقيقة أن هناك مصادر معرفية أخرى كثيرة يلجأ إليه البشر للحصول على المعارف، كالخبرة والسلطة والدين ...إلخ، غير أن المكانة التي يتبوأها العلم قد اكتسبها من كونه سبيلًا فضلًا عن كونه مصدرًا، وهذا تميّزًا يحظى به العلم في مقابل المصادر الأخرى فيما لو نظرنا إليه من منظور **الحصادي**.

ويخلص الباحث هنا، من خلال مقاربته بين المعرفة والعلم في فلسفة الحصادي، إلى أن حقيقة كون المعرفة محدِّدًا أو إطارًا أشمل من العلم تبرز لنا أن مفهوم العلم – وفقًا **للحصادي**– نشاط بشري أقل شمولًا من الناحية الإبستيمية (المعرفية)، فضلًا عن تبيّن حقيقة أنه نشاط لا قطعي (احتمالي) في أدلته، وإن تميّز بزعمه

الإبستيمي المزدوج فيما يقدّمه للمعرفة من دعم يتمثّل في كونه سبيلًا من سبلها ومصدرًا من مصادرها. وعليه فإن النظر في المقاربة بين مفهومي المعرفة والعلم في فلسفة **الحصادي** تشكّل قراءة لمعيار أو مؤشّر آخر يمكن استنباطه في تبيّن حقيقة مفهوم العلم عند الحصادي.

المبحث الثالث – العلم والتقنية (معيار الخلط بين نشاطين)

العالِم إنسان يسعى إلى تفسير الظواهر والتنبؤ بها، وعند هاتين الغايتين تنتهي – أو يُفترض أن تنتهي – مهمته في تصوّر **الحصادي**. التقني في المقابل إنسان يسعى هو الآخر إلى غاية بعينها، تختلف عن غاية العالِم؛ غاية التقني كيفية تطبيق ما يتوصّل إليه العالِم من نظريات وُضِعت في أساسها لغايتي التفسير والتنبؤ. وعليه تختلف غايات العلم عن غايات التقنية بالرغم من ذلك الخلط الذي غالبًا ما يحدث، فتبدو أن غاية العلم كما لو أنها السيطرة على الطبيعة وتطويعها لصالح الإنسان. فضلًا عن ذلك فإن العلم لغوي الطابع؛ بمعنى أن نتاجاته يُعبّر عنها باللغة (قضايا وأحكام). كذلك فإن العلم ليس مسؤولًا عمّا لاقته البشرية من ويلات صنيعته (التقنية)، وبالتالي فهو براءٌ من كل ذم قد يوجّه إليه، بقدر ما هو ليس موضعًا لأي مدحٍ علّته التقنية التي أدّت إلى رفاهية البشر. كل هذه المعاني يمكن استنباطها في طرح الحصادي في العديد من مؤلفاته بخصوص العلم والتقنية، فهل يمكن أن تشكّل معيارًا يمكن بالاستناد إليه إبراز مفهوم العلم عنده؟

أولًا – أهداف العلم وأهداف ممارسيه

يذهب **الحصادي** إلى أن أهداف العلم ليست دائمًا هي أهداف ممارسيه (العلماء)، أهداف العلماء تعبّر عمّا هو كائن بالفعل، وتاريخ العلم – وفق ما يذكر – خير شاهد على قيام العلماء بتعديلات فروضهم لتتناسب مع الوقائع (تعديلات آدهوكية)*، ويؤكّد بأن أهداف العلم الحقيقية يُعبّر عنها فيما ينبغي أن يكون (أي أحكام معيارية) (**Normative Judgments** الحصادي،) (الحصادي، 1990، ص ص 6 – 13. بتصرف). وهذا ما يبرز حقيقة مفهوم الموضوعية العلمية، وضرورة تحريّها في الممارسات العلمية؛ فالموضوعية هي الابتعاد عن كل ما هو ذاتي من نزعات وأهواء وميول ورغبات، غالبًا ما تبدو – وإن كانت لها تمظهرات أخرى عديدة – في تحري المنفعة الشخصية أو المجتمعية آن ممارسة العلماء للنشاط العلمي. بهذا تُستبان حقيقة هذه الازدواجية التي يراها الحصادي حين ممارسة النشاط العلمي (أهدافٌ للعلم وأهدافٌ لممارسيه)، فهو يتحدّث هنا كما لو أن للعلم في صورته المثلى غايات هي في الحقيقة نظرية بحتة متمثلة – فقط – في التفسير والتنبؤ، أما ما يرومه ممارسوه من أهداف، وما يقومون به – بدافعٍ من هذه الأهداف – من تعديلات مُغرضة، فهو ليس من أهداف العلم في شيء، بل هي ممارسات لأجل تكييف نتائج العلم النظرية تطبيقيًّا، وهو يصرّح في هذا

*** التعديلات الأدهوكية: "كلمة أدهوك (Ad hoc) كلمة لاتينية تقابلها بالعربية "لهذا الغرض خاصةً" ... في مجال الفلسفة فالكلمة تستعمل عادةً لوصف تعديلات النظريات ... الناتجة عن قصور واضح في النظريات المعدَّلة، خصوصًا تلك التعديلات التي تفشل في حل أي مشاكل مغايرة لتلك التي أعدّ التعديل من أجلها". (الحصادي، 1989، ص 45).**

الخصوص بأن هناك "خلطًا صريحًا بين مقاصد العلم النظرية (تعليل الظواهر والتنبؤ بمستقبلها) ومقاصد التقنية (السيطرة على مقدّرات البيأة)..." (الحصادي، 1998، ص91).

وعليه لو أراد الباحث أن ينظر لمفهوم العلم في ضوء هذا التأكيد الذي يطرحه الحصادي، لوجد مفهومٌ للعلم مثالي طُهراني (العلم لذاته أو العلم لأجل العلم)، في مقابل المعيار أو المحك الذي يبرز حقيقة العلم المثالي، ألا وهو العلم لغيره أو العلم لأجل الاستخدام العملي التطبيقي، مع عدم تأكيد الباحث على أن الحصادي لا يقول بذلك صراحةً، وإنما هو استنتاج "ضمني" من خلال فلسفته، حيث أن لهذا الاستنتاج – كما تبيّن للباحث سابقًا – ما يدعمه.

ثانيًا – لُغوية النشاط العلمي

لعل أبرز ما يمكن أن يبيّن حقيقة مفهوم العلم فيما لو نظرنا إليه من منظور الحصادي عند حديثه عن العلم في مقابل التقنية، هو لغوية النشاط العلمي في مقابل لا لغوية النشاط التقني. العلم "نشاط معرفي ذهني منظّم يمكن باستمرار التعبير عن نتاجاته في شكل قضايا (لفظية أو رمزية)... [و] إن لغوية نتاج العلم تعد العلامة الفارقة التي تميّز النشاط العلمي عن النشاط التقني، وهما نشاطان دأب البعض على الخلط بينهما..."(الحصادي، 1994، ص97)، أي الخلط بين نشاط يُنتِجُ – فقط – نظرياتٍ وقوانين في قالب لغوي، مهمتها التفسير والتنبؤ فقط، وبين نشاط تبدو نتاجاته في إجراءات وكيانات وأمور ملموسة لدى البشر يرومون من خلالها السيطرة على بيئتهم من أجل الاستفادة منها ما وسعتهم السبل إلى ذلك.

هذا، ويمكن القول بأن مؤشر لغوية النشاط العلمي ولا لغوية النشاط التقني، يمكن تأكيده عند الحصادي حينما يقرر أننا "في العلم (نعرف أن ـ)، وما يأتي بعد هذه الـ (أن) ... عبارة عن قضية يحتمل صدقها كما يحتمل بطلانها ... في المقابل، نجد أننا في التقنية (نعرف كيف ـ)، وما يأتي بعد هذه العبارة مجرد مجموعة من الإجراءات العملية التي ترمي إلى تحقيق مقاصد لا تخضع بطبيعتها للسؤال المتعلق بالمصداقية..."(الحصادي، 1990، ص11). وهكذا فإن الغرض في الحالين هو المعرفة، ولكن – كما هو بيّن – فإن المعرفة التي ترام من خلال النشاط العلمي هي معرفة لأجل المعرفة؛ معرفة ترام لذاتها، بينما المعرفة التي ترام من خلا النشاط التقني هي معرفة ليست لأجل ذاتها، وإنما لأجل النفع العملي والاستفادة منها ماديًّا، وهذا بُعد قيمي قد يختلط بالعلم سوف يعرض له الباحث بشكلٍ أكثرَ تفصيلًا في المبحث القادم.

وعليه فإن لغوية النشاط العلمي، في مقابل لا لغوية النشاط التقني، كما يؤكّد عليهما الحصادي في عدة مواضع، يمكن اتخاذه مؤشّرًا أو معيارًا آخرًا يُستبان من خلاله مفهوم العلم عنده في سياق حديث الباحث بخصوص تعالق المعرفة والعلم، الذي يسعى من خلاله إلى تحسس مواضع الخلط بين النشاطين.

ثالثًا – التقنية علة مدح وذم العلم

للتقنية (صنيعة العلم) كثير من المزايا والمنافع، قدر ما أن لها كثير من المثالب والعيوب، تتجلّى الناحية الأولى في كل ما أُنتِجَ من نفع ورفاهية للبشر نتيجة للتقنية، وتتجلّى الناحية الثانية في كل ما قاسته البشرية من

ويلات الدمار على اختلاف صنوفها (الحروب والدمار والأمراض...إلخ)، وعليه فإن الخلط بين العلم والتقنية – فيما يرى **الحصادي** – قد يؤدي إلى مدحٍ ليس مستحق للعلم، بقدر ما قد يؤدي إلى ذمه بما هو براءٌ منه، ويبدو في هذا إضافة لمفهوم العلم تتجلى في ضرورة الوعي بهذا الخلط والحذر منه.

في هذا يقول الحصادي: "إن الخلط بين العلم والتقنية يفسّر – دون أن يبرر – الاتهامات التي توجّه عادةً للعلم على اعتبار أنه سبب ما قاسته وتقاسيه البشرية من ويلات الحروب، وما آلت إليه العلاقات البشرية من تردٍ وما استشرى فيها من معايير لا أخلاقية، بقدر ما يفسّر – دون أن يبرر– ذلك التمجيد الذي يحظى به العلم بوصفه المسؤول المباشر عن سيطرة البشر على بيئتهم وقدرتهم على التكيف معها بما يكفل تحقيق مقاصدهم..."(الحصادي، 1990، ص 12).

وعليه فالعلم – وفق هذا الطرح – ليس إلا وسيلة نتوسلها لأجل أن نعرف؛ لأجل أن نفسّر الظواهر ونتنبأ بحدوثها مستقبلًا فيما لو توافرت لنا نفس شروط حدوثها السابقة، وهذا يكاد يكون هو مفهوم العلم البدهي (الواضح بذاته للعيان النفسي). لكن أن نجعل للعلم معنى يتوشّجه بُعدًا أكسيولوجيًّا (قيميًّا) فهذا معنىً مغلوط – حسب الحصادي – وإن كان سائدًا .

خلاصة ما يود **الباحث** إثباته بخصوص الخلط بين العلم والتقنية كمقوم يبرز مفهوم العلم في ناحية منه؛ هو أن مفهوم العلم لدى الحصادي – في تميّزه عن مفهوم التقنية – نشاطُ له أهداف خاصة تختلف عن أهداف التقنية، الأمر الذي يمثّل تحديدًا وإيضاحًا لمعالمه، فضلًا عن أن هذه المعالم قد تبدو في كونه نشاطًا لُغويًّا في منهجه وفي غاياته، في مقابل لا لغويّة النشاط التقني الذي يتسم بدلًا من ذلك بالطابع الإجرائي العملي التطبيقي، كما أن معنى العلم هنا قد يُستبان في إمكان نفي اللبس المتمثّل في ذلك المدح أو الذم للعلم الذي هو، في مفهومه البحت، براءٌ منه. فالوقوف على مكمن اللبس هذا بين العلم والتقنية يُعد مؤشّرًا ومحددًا ومعلمةً فارقة لطبيعة العلم .

المبحث الرابع – قيمية العلم (معيار الكائن وما ينبغي أن يكون)

العالِمُ إنسان، يسعى إلى استجلاء حقيقة بعينها (حقيقة القوانين التي تحكم سير ظاهرة معينة) وفق منهج بعينه (المنهج العلمي)، وبما أنه إنسان (تتنازع قراراته أمور ذاتية كثيرة) فقد لا يقف عند الحقيقة فقط، وإنما قد تحدثه نفسه – شأنه في ذلك شأن سائر البشر – برغبات وميول وأهواء متكثّرة الصنوف، قد تكون نفعية أو أخلاقية أو حتى جمالية، يسعى إلى تحقيقها آن ممارسته للنشاط العلمي. في هذا الشأن رأى الحصادي أن العلم قيمي؛ أي بمعنى أن ممارسات العلماء تتخللها – ضرورة – تفضيلات ونوازع وميول وأهواء كثيرة، وفي إقراره هذا يمكن للباحث تسليط الضوء على جانبٍ آخر لمفهوم العلم عنده. فكيف يمكن أن يبدو هذا الأمر؟

يبدو لي من الأهمية هنا التأكيد أولًا على ما سبق لي استنتاجه لدى الحصادي بخصوص أن العلم نشاط قابل للتمييز الوظيفي والمنهجي؛ فهو متميّز وظيفيًا لأنه يروم، على وجه العموم، تحقيق غايتي التعليل والتنبؤ، ومتميز منهجيًّا لأنه يتّخذ من المنهج العلمي نهجًا أوحدًا لتحقيق تلكما الغايتان، فهذا التمييز هو ما يكرّس حقيقة

عقلانية النشاط العلمي التي توضح أن هدف العالِم، الذي ينبغي أن يسعى إليه بكل تجرّد، والذي هو بالتالي هدف العلم يكمن في تعليل الظواهر والتنبؤ بها. هذا الأمر يبرز حقيقة القيميتين اللتين يجب على العالِم أن يجعلهما نُصب عينيه (التعليل والتنبؤ)، قدر ما يُبرز – وهذا ما نجده عند الحصادي من ناحية أخرى – حقيقة أن لا مشكلة في وجود ممارسات يقوم بها العالِم ذات طابع قيمي، ففي معرض حديثه عن تسرب الأحكام القيمية، بوجهٍ عام، إلى النشاط العلمي يرى "أن شأنها [أي الأحكام القيمية] شبيه إلى حدٍ ما بقرار القيام بالنشاط العلمي عوضًا عن أي نشاط بشري مغاير، حقًّا إن هذا القرار قبل علمي ... إلا أنه ... لا يشكّل جزءًا من مكونات النشاط العلمي"(الحصادي، 1998، ص 292). الأمر الذي يشي بأن الدافع القيمي هو المعوّل عليه وهو مقوّم رئيس في ممارسات البشر، إذ أن اختيار سلوك طريق العلم لغرض المعرفة هو اختيار قيمي لا ضير فيه، لأنه قبل علمي؛ أي قبل أن يقبل العالِم الفروض وقبل أن يصل إلى أية نتائج. ولعل من أمثلة ممارسات العلماء ذات الطابع القيمي التي تفرض ذاتها عليهم ضرورة، والتي لا يرى الحصادي حرج في امتثال العلماء لها، تبدو في أن "عملية قبول الفروض العلمية ورفضها قد تنطوي على أحكام قيمية، بيد أن اللجوء إلى مثل هذه الأحكام قد يحدث قبل الشروع في تلك العملية [يقصد عملية قبول أو رفض الفروض]. قد يصطفي العالِم إشكالية بحثية بعينها لأسبابٍ تتعلق بمعتقده الديني أو السياسي، وقد يرفض إشكالية بحثية أخرى لأسباب مشابهة. ثمة من يُعنى بمشكلة الأقليات لأنه ينتمي شخصيًّا لأقلية بعينها يستشعر الظلم الذي يمارس ضدها. ليس ثمة خطأ منهجي في هذا الاختيار..." (الحصادي، 1998، ص 314). ما يعني أن وجود هدف أو أهداف للعلماء أمرٌ مهم جدًا لإمكان قيامهم بما يقومون به، ولعل هذا أمرٌ يكاد يكون بدهي، حيث أن القيام بأي سلوك دون جدوى يُعد عملًا عشوائيًّا لا مبر لقيامه أصلًا، ولكن رغم فاعلية هذا الأمر، إلا أن الحصادي يُنذر بخطر "الإفراط في الحماس إلى الحد الذي يرسِّخ أفكارًا مسبقة، أو يُفضي إلى غض الطرف عن وقائع لا يود الباحث الاعتراف بحقيقتها لكونها تمس مصالحه ... ليس ثمة خطل منهجي في إغفال إشكاليات بحثية بعينها، فللباحث، وفق شروط بعينها، أن يختار أية مشكلة بحثية تروق له. بيد أن الضير كل الضير أن يتّخذ موقفًا مسبقًا من النتائج ... فليس للعالِم، بوصفه عالمًا، أن يحكم مسبقًا على أيّة نتائج" (الحصادي، 1998، ص 314). ذلك لأن الحكم المُسبق بالنتائج يُعد تجاوزًا وتعدّيًا على آلية البحث العلمي (التطبيق العملي لخطوات المنهج العلمي النظرية) الذي يمكن النظر إليه (أي المنهج العلمي) كما لو أنه آلة أو نظام، ليس على الباحث إلّا أن يضع فرضه أو فروضه داخل هذه الآلة أو النظام المحدد باشتراطات لينتظر ما يسفر عنه هذا النظام من نتائج. لكن أن يُقر نتائجه مسبقًا، فهذا هو التدخّل المعيب للذات (ذات الباحث بكل نوازعها) في موضوع البحث .

وفي سياق الحديث عن استنباط معيار الكائن وما ينبغي أن يكون في ضوء قيمية النشاط العلمي عند الحصادي كجانب مهم في مفهوم العلم عنده، يؤكّد على حقيقة التفرقة، التي من الضرورة أخذها في الحسبان، بين سلوكات يقوم بها العلماء وبين ما ينبغي أن تكون عليه هذه السلوكات، من خلال إقراره بأن المنهج العلمي

ينص صراحةً "على وجوب إحجام العلماء عن القيام بها. طمس الحقائق التي تتعارض مع الفروض سلوك يقوم به كثير من العلماء، ولكن من البيّن أن العلم ليس مسؤولًا عن مثل هذا السلوك، فهو يقر وجوب أن يعتد العالِم بالمعطيات الإمبيريقية التي تكشف عنها ملاحظاته وتجاربه..." (الحصادي، 1998، ص 318، 319). وفي هذا يبدو لي مؤشّرًا قويًّا على براءة العلم في ذاته من كل ما يمكن أن تقترفه أيدي القائمين عليه في رأي الحصادي، بقدر ما يُبدي مؤشّرًا لمعيارية المنهج العلمي (السّمة الينبغيّته أو الواجبية لهذا المنهج) الذي يُوجِب الموضوعية كاشتراط لممارسة النشاط العلمي، بما لها من استحقاقات تتمثّل في عدم تدخّل الميول والنزعات والأهواء الذاتية، والابتعاد عن الآراء الشائعة حول موضوع الدراسة، والالتزام فقط بما تمليه وسائل جمع المعلومات (الملاحظة والتجربة والاستبيانات والمقابلات المباشرة وغير المباشرة...إلخ) على العالِم من نتائج وأحكام.

وبهذا يمكن القول بأن في قيمية النشاط العلمي ما يبيّن فهمًا للعلم عند الحصادي من خلال النظر للعلم وفق معيار "الكائن وما ينبغي أن يكون"؛ ذلك أن العلم هو ذلك النشاط البشري الذي ينبغي أن يهدف مُمَارِسِهِ إلى غايتي التفسير والتنبؤ، لا إلى أهداف قيمية: نفعية أو أخلاقية أو جمالية، تبدو في مُمارسات بعض مُمَارِسِيه أحيانًا، وإن كانت لهذه الدوافع القيمية فاعلية وأهمية لا تُنكر، بل هي من متطلبات ممارسة العلم. فقرار ممارسة العلم منذ البدء لأجل المعرفة، وقرار استشعار أهمية وقيمة إشكالية بحث بعينها، وكذا قرار اتخاذ فرض بعينه وفق شواهد، هي قرارات قيمية، ولكنها قبل علمية، مما يجعل من اتخاذها أمرًا مسلّمًا به وضرورة تفرضها طبيعة العلم. وعليه فإن في الصّبغة أو السِّمة القيمية للنشاط العلمي إبرازًا لمفهومه.

خاتمة:

افترض الباحث جملة من المعايير التي يمكن– من خلال تحليل فلسفة **الحصادي** للعلم – استنباطها. تبيّن هذه المعايير فهمًا خاصًا لم يجده **الباحث** في أبرز القواميس والمعاجم الفلسفية. وقد تبلورت نتائج البحث في أن هناك عدة معايير يمكن في ضوئها النظر للعلم في فلسفة الحصادي، هي على النحو التالي:

1. معيار العقلاني واللاعقلاني الذي يحدد لنا أن العلم نشاط عقلاني؛ إذ العلم وفقًا لهذا المعيار هو خيارنا المبرر من بين عدة بدائل في سعينا للمعرفة.
2. معيار القطعي واللاقطعي الذي يحدد مفهومًا للعلم يبدو لنا في مقابلته بمفهوم المعرفة؛ إذ العلم هنا نشاط بشري معرفي لا يُشترط على من يمارسه امتلاك أدلة قاطعة على نتائجه، وبالتالي فهو نشاط بشري معرفي ظني احتمالي.
3. معيار الخلط بين نشاطين متقاربين متعالقين (العلم والتقنية)، حيث يُبرز مفهومًا للعلم من خلال غايتيه الرئيستين (التفسير والتنبؤ)، في مقابل غايات التقنية التي دائمًا ما تختلط بغايات العلم، والتي تبدو في التطبيق لنتائج العلم (التطبيق لنظريات العلم).

4. وأخيرًا معيار الكائن وما ينبغي أن يكون، أو معيار قيمية النشاط العلمي، الذي يمكّننا من تحديد مفهوم العلم من خلال تواشج بعض القيم بالعلم. فالعلم هنا قيمي بما يسبق ممارسته من تفضيلات واختيارات، وكذلك قيمي أثناء ممارسته، بما يتخلل هذه الممارسة من تفضيلات واختيارات قيمية، وإن كانت التفضيلات التي تسبقه ضرورية ولا تتعارض مع طبيعة ممارسته، شأنه في هذا شأن ما يقوم به البشر من أنشطة أخرى مغرضة، في حين أن التفضيلات القيمية أثناء ممارسته تتعارض وطبيعته كنشاط معرفي يجب – فقط – أن يسير وفق المنهج العلمي ويهدف إلى غايتي التفسير والتنبؤ فقط .

وخلاصة القول: إن العلم عند **الحصادي** نشاط بشري عقلاني ظني (احتمالي) قيمي في أساسه، ينبغي أن يتوسل ممارسه المنهج العلمي ويهدف – فقط – إلى تفسير الظواهر والتنبؤ بها وهو أمرٌ يمثّل إسهامًا وإضافةً في فلسفة العلم .

قائمة المصادر والمعاجم

أولًا– المصادر

1. الحصادي، نجيب، (1989) أوهام الخلط، جامعة قاريونس، بنغازي.
2. ـــــــــــــ، (1990) تقريظ العلم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته.
3. ـــــــــــــ، (1991) نهج المنهج، الدار الجماهيرية للنشر، مصراته1991.
4. ـــــــــــــ، (1994) آفاق المحتمل، ط1، جامعة قاريونس ، بنغازي.
5. ـــــــــــــ، (1998) الريبة في قدسية العلم، جامعة قار يونس ، بنغازي.
6. ـــــــــــــ، (2020) حساسات التفكير الناقد المفهومية واللغوية والمنطقية، مكتبة الكون، طرابلس.
7. ـــــــــــــ، (2021) في الوعي الأخلاقي والعلمي، دار رؤية للنشر، القاهرة.

ثانيًا– المعاجم

1. صليبا، جميل، (2007) المعجم الفلسفي، (ج2)، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
2. لالاند، أندريه، (2001) موسوعة لالاند الفلسفية (ج1)، (ت) خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت.
3. هوندرتش، تد (تحرير)، (2005) دليل أكسفورد للفلسفة، (ت) نجيب الحصادي، المكتب الوطني للبحث والتطوير، ليبيا.
4. وهبة، مراد، (2007) المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة، القاهرة.